# المصطلحات النقدية والبلاغية وتغيُّر مدلولاتها

# دراسة في التراث النقدي والبلاغي

**د. سرحان حسن سرحان محمد**

**الأستاذ المساعد بقسم البلاغة والنقد بكلية اللغة العربية**

**فرع جامعة الأزهر بالزقازيق**

## ملخص:

يعدُّ المصطلح الأدبي والنقدي بصفة عامة والمصطلح البلاغي خاصة، المقدمة والوسيلة لفهم الدرس البلاغي ومعرفة تطوره؛ ولذلك فإن دراسة المصطلحات النقدية والبلاغية من وجهة النظر اللغوية وحدها غير كافية، بل يجب دراستها على أساس ما يجب توافره من إلمام مناسب بموضوع العلم الذي ينتمي إليه؛ ولذا فقد حاول البحث أن يرصد بعض الصور للتغيُّر الدلالي لتلك المصطلحات، وأن يذكر أهم أسبابه ومصاحباته، وأن يعرض آراء العلماء مع التمثيل لها.

وجاء البحث في مقدمة، وتمهيد، ومحورين، وخاتمة توضح أبرز النتائج.

اختص المحور الأول: بالتغيُّر الدلالي بتعدد المدلول، وتتضمن ذكر أسبابه، ومصاحباته، من: اختلاف البيئة الفكرية والثقافية، والاحتكام إلى الدلالة اللغوية.

والمحور الآخر: للتغيُّر بضيق المدلول واتساعه، كما انتهى إلى ذكر نماذج لبعض المصطلحات النقدية والبلاغية، وكشف عن المعاني التي خرجت إليها، وعرض لآراء بعض العلماء في ذلك، مع الاستشهاد بما يذخر به التراث النقدي والبلاغي من شواهد.


**الكلمات المفتاحية:** المصطلحات – النقدية – البلاغية – تغير – مدلولات – التراث.

## Abstract:

The literary and critical term in general and the rhetorical term in particular are the introduction and the means for understanding the rhetorical lesson and knowing its development. Therefore, the study of critical and rhetorical terms from the linguistic point of view alone is not sufficient. Rather, it must be studied based on the appropriate knowledge of the subject of science to which it belongs. Therefore, the research tried to monitor some images of the semantic change of these terms, to mention the most important causes and accompanying ones, and to present the opinions of scholars with examples.

The research consisted of an introduction, a preface, two chapters, and a conclusion showing the most important results.

The first chapter was concerned with semantic change with the multiplicity of meaning, and it included a mention of its causes and its accompaniments, from: the difference in the intellectual and cultural environment, and the appeal to the linguistic connotation, and the second chapter: the change with the narrowness and breadth of the signified, and it also ended with mentioning examples of some critical and rhetorical terms, and revealing the meanings that came out of it, and presented the views of some scholars on that, citing what the critical and rhetorical heritage is rich in.

**Keywords:**

terminology - brief - rhetoric - change - connotations - heritage.

## المقدمة

الحمد لله الذي أنعم على أمة العرب بأن جعل العربية لغة قرآنه المعجز، والصلاة والسلام على رسول الله الذي هيأه الله – تعالى– ليكون لسان بلاغه، فكان على وفق ما أراد وحكم. وبعد..

فإن المصطلح هو شفرة الخطاب النقدي والبلاغي، وطلعهما المثمر الذي لولاه ما كانت المعرفة، وما وقع التواصل، إنه ما زال حدُّ التعريف ولبنة العلوم التي تستوي على بنائها به، وقد يكون أحد مثيراتها، ثم باكتنازه التصور يصير مطمحًا بلاغيًا في غير حالة، إنه فارس النص، وقائد العلوم إلى الإفادة والفهم، وليس بخاف على أهل العربية مكانة المصطلح الأدبي والنقدي بصفة خاصة والمصطلح البلاغي خاصة، فهو المقدمة والوسيلة لفهم الدرس البلاغي ومعرفة تطوره.

وإذا كانت دراسة المصطلحات من وجهة النظر اللغوية الخالصة غاية في ذاتها، فإنها من وجهة نظر المشتغلين بالعلوم التي تنتمي إليها هذه المصطلحات تعد من باب المقدمات أو الوسائل إلى فهم هذه العلوم ومعرفة تطورها، وذلك ما يجعل النظرة اللغوية وحدها غير كافية في دراستها على أساس ما يجب توافره في هذه الدراسة من إلمام مناسب بموضوع العلم الذي تنتمي إليه.

وجدير بالذكر أن ثمة دراسات عديدة قد تناولت المصطلح النقدي والبلاغي، وذلك من زوايا مختلفة، وقد اطلعت على بعضها ومنها : نظرية المصطلح النقدي (د. عزت محمد جاد )، في المصطلح النقدي (د. أحمد مطلوب)، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد(د. يوسف وغليسي)، وجدلية المصطلح والنظرية النقدية (د. توفيق الزيدي)، وقضايا المصطلح البلاغي كثرته، تعدده، اشتراكه، صياغته (د. محمد بن علي الصامل)، حيث تناول بعضها المصطلح منذ النشأة معرفًا ومحللًا، ومنها ما تناول الإشكاليات التي تصاحب تعدد المصطلحات وأثرها على الأدب والنقد، ومنها ما كان على شكل إحصائيات؛ حيث ذكر معاجم

المصطلحات معللًا كثرتها وتعددها واشتراكها وصياغتها، ولا شك في أنها جوانب مهمة كانت بمثابة المصباح الذي كشف لي الطرق ومهده.

بيد أن هذه الدراسة قد تناولت المصطلح من زاوية أخرى لا تقل أهمية عما سبقها من دراسات ألا وهي: التغيُّر الدلالي لبعض المصطلحات النقدية والبلاغية، حاولت فيها أن أجمع صور هذا التغيُّر، وأبين أسبابه والعوامل المصاحبة له، وذلك من خلال ضرب الأمثلة لبعض المصطلحات التي كانت عُرضة للتغيير، متتبعا ذلك عند النقاد والبلاغيين، كاشفًا عن المعنى الذي تنتمي إليه في الدرس البلاغي.

ولا تزعم هذه الدراسة أنها حصرت كل صور التغير الدلالي للمصطلحات أو أنها استقصت كل المصطلحات التي تغيّر مدلولها أو أنها ذكرت كل أسبابه، فليس هذا غايتها، بل غايتها أن تنبه إلى ذلك، وأن تمثل له، وأن الحصر والاستقصاء لكل المصطلحات عملٌ لا يتوفر عليه بحث واحد، فيجب أن تتلوه أبحاث أخرى، يتعاور عليها عدد من الباحثين حتى يكتمل رصده، وحسبنا في هذه الدراسة أنها كشفت عن صورة واضحة للاتجاه نحو الاتساع والتغيّر الدلالي للمصطلح الواحد، ومن ثمّ كان الأساس الذي اتكأت عليه الدراسة هو تغير دلالة المصطلح عند العلماء من خلال عرض آرائهم وضرب الأمثلة والشواهد عليها من التراث النقدي والبلاغي، متبعًا منهجًا تاريخيًا تحليليًا نقديًا.

وهناك عدة أسباب دفعتني للكتابة في هذا الموضوع أهمها ما يلي:

١- أهمية المصطلحات النقدية بوجه عام والبلاغية بوجه خاص فهما وسيلة لفهم هذه العلوم ومعرفة مراحل تطورها.

٢- تعرض المصطلحات النقدية والبلاغية لصور واسعة من التغير على مستوى الدلالة (تغير المدلول دون الدال).

٣- غموض بعض المصطلحات وتعدد مدلولاتها، فأردت أن أقف على بعضها؛ كاشفًا وموضحًا وناقدًا.

٤- عدم كفاية دراسة المصطلحات النقدية والبلاغية من وجهة النظر اللغوية.

٥- معرفة مصادر المصطلحات البلاغية المتعددة وبيان أثرها في مدلولها؛ من أجل الوصول إلى المصطلح المثالي.

هذا وقد جعلت هذه الدراسة في مقدمة وتمهيد ومحورين أساسيين:

ففي المقدمة ذكرت فيها أهمية الموضوع ودوافعه ومنهجه وخطته.

وتحدثت في التمهيد عن الصعوبات التي تكتنف دراسة المصطلحات النقدية والبلاغية من الاضطراب والغموض أحيانًا، وصور التغيير؛ ذاكرًا دواعي الغموض، ومحددًا لصور التغيُّر في مدلولها.

وأما المحور الأول: فقد خصصته للتغيُّر الدلالي بتعدد المدلول، ويتضمن ذكر أسبابه، ومصاحباته من:

١- اختلاف البيئة الفكرية والثقافية.

٢- الاحتكام إلى الدلالة اللغوية.

٣- تباعد العصور والبيئات المكانية.

وأما المحور الآخر: فقد جعلته للتغيُّر بضيق المدلول واتساعه.

ثم أعقبت ذلك بخاتمة أوجزت فيها أهم النقاط التي يمكن الخروج بها من هذا البحث، ثم أتبعتها بقائمة لأهم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في البحث.

والله أسال أن يرزقنا الفهم والإخلاص له ولكتابه العزيز، ولتراثنا الذي يجب علينا العناية به ورعايته،﴿**وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ**﴾[هود:٨٨].

# التمهيد

## الصعوبات التي تواجه دراسة المصطلحات النقدية والبلاغية

بداية، تجدر الإشارة إلى الصعوبات التي تكتنف دراسة المصطلحات البلاغية خاصة، ومصطلحات النقد والأدب بصفة عامة؛ وذلك أن مصطلحات الدراسة الأدبية عمومًا عرضة دائمًا وبدرجة أكبر من غيرها لصور واسعة من التغير على مستوى الدلالة، وإذا كان المصطلح المثالي هو ذلك اللفظ الذي يدل على مسماه في ميدان استخدامه دلالة واضحة لا يخالجها لبْس، وذلك بأن يدل على مدلول واحد بطريق الحقيقة العرفية لا المجاز، دلالة جامعة مانعة لا تحتمل التوسع أو الحصر[١] وإذا كان هذا النوع من المصطلحات يمكن أن يوجد في مجال الطبيعيات أو الرياضيات وغيرها من مجالات البحث العلمي، حيث لا تفاوت غالبًا في الدلالة الاصطلاحية أو الرموز[٢] فإن الأمر في مجال اللسانيات مختلف من هذه الزاوية إلى حد كبير، حيث يحتل الجدل حول المصطلحات – دوالها ومدلولاتها – حيزًا كبيرًا من مساحة البحث في أي فرع من فروع هذه الدراسات.

وكلا الأمرين طبيعي – أعني الاختلاف في دلالات المصطلحات من ناحية، ومحاولة الباحثين كشف غموضها من ناحية ثانية، فطبيعة المادة مما يتصل بالأدب ودراسته هي في ذاتها مما يقبل الجدل، ويكفي مثلًا على ذلك ما تحمله بطون الكتب من جدل حول تعريف العمل الأدبي على نحو عام، أو تعريف كل نوع من أنواع الأدب.

وكذلك الأمر حول المصطلحات البلاغية التي يكتنف معظمها الغموض وتعدد مدلولاتها.

---

(١) يراجع: اللغة المعيارية والوصفية. د. تمام حسان، الأنجلو المصرية ،١٩٥٨م ص١٥٩.

(٢) يراجع: المصطلحات الطبية ونهضة العربية بصوغها في القرن الحاضر، بحث للدكتور أحمد عمار، مجلة اللغة العربية، ١٩٥٥، ج/٨ ص٤١٧.

ولعل دواعي الغموض والاضطراب في مصطلحات النقد العربي كانت أكبر بكثير من مثيلاتها هناك.

من هذه الدواعي: ما طبع نشأة ذلك النقد من ظاهرة اشتراك العديد من البيئات الفكرية والثقافية في تشكيل هذه النشأة.

ومنها: تعدد البيئات المكانية التي ساهمت في دفع مسار النقد وذلك بفعل اتساع الدولة الإسلامية العربية.

يضاف إلى ذلك حقيقة أساسية تتصل بمصطلحات النقد العربي أو – غالبية هذه المصطلحات – من حيث مصادرها، وهي أنها مستمدة غالبًا من بيئات أخرى غير بيئة النقد، وهي حقيقة تفسر –كما سنرى – بعض صور التعدد في مدلول المصطلح النقدي عامة، والبلاغي بصفة خاصة، وتقوم مع بقية العوامل السابقة على توضيح الظاهرة وتبريرها من ناحية، وتؤكد – من ناحية أخرى – أهمية التصدي لبحثها وضرورة التنبه لها من جانب قراء النقد عامة، والمتصديين لدراسته بصفة خاصة.

## اتجاهان أساسيان لتغيُر المدلول:

يتحدث علماء اللغة عن الأسباب المفضية إلى التغيُر في مدلول الكلمة، ويرون أن التغيُر ظاهرة طبيعية، وأن الاستعمال يشكل عاملًا هامًا في تغير المدلول بوجه خاص، ويرون أن "اللغة ليست هامدة أو ساكنة بحال من الأحوال، بالرغم من أن تقدمها قد يبدو بطيئًا في بعض الأحايين"[(١)]. غير أن الوعي بالتغيُر لا يكون بدرجة واحدة في كل الأحوال، فمن التغير "ما يتم على نحولا شعوري، بحيث لا يُفطنُ إليه إلا بعد المقارنة بين عصور اللغة، ومنه ما يتم بشكل مقصود ومتعمد، ويقوم به المهرةُ في صناعة الكلام، أو تقوم به المجامع اللغوية لهدف أو لآخر."[(٢)]

(١) دور الكلمة في اللغة، ألمان (ستيفن)، ترجمة: كمال بشر، مصر، سنة ١٩٦٢، ص١٥٦.
(٢) دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ط/٣، ص١٣٤.

وفي تقديري أن التغيُر في مدلول المصطلح النقدي يدخل تحت المسلك الأخير، أعني التغيُر الذي يتم عن قصد وتعمد بواسطة أفراد واعين تمامًا بما يستخدمون من كلمات، ويحملونها من معان. أما أعراضُ هذا التغيُر في المدلول – أو صوره – فيمكن القول: **إنها سارت في اتجاهين:**

**الاتجاه الأول:** التعدد في المدلول، وذلك في الحالات التي يتخذ فيها المصطلح الواحد أكثر من معنى.

**الاتجاه الآخر:** ضيق المدلول، واتساعه، وذلك في الحالات التي يفقد فيها المصطلح جزءًا من مدلوله، فيوصف عندئذٍ بالضيق، أو الحالات التي فيها يضاف إلى مدلوله الأصلي جانب آخر – أو جوانب– فيوصف عندئذٍ بالاتساع.

ولهذا، فإن الدراسة سوف تكشف عن هذين الاتجاهين لتغير المدلول وتبين أسبابه ومصاحباته، وذلك بالوقوف على بعض الأمثلة التي تجلى فيها هذا التغير إما عن طريق التعدد في المدلول، وإما عن طريق ضيق المدلول واتساعه.

# المحور الأول

## التغيُّر بتعدد المدلول، أسبابه ومصاحباته

ويقصد بالأسباب العوامل المؤثرة وراء التغيُر في مدلول المصطلح، وأما المصاحبات فيقصد بها ما قد يكون من ظروف صاحبت هذا التغيُر وإن لم يكن لها دورُ المؤثر الفعلي؛ ومن النوع الأول: اختلاف البيئة الفكرية، وكذلك الاحتكام إلى الدلالة اللغوية للكلمة في تحديد مدلولها الاصطلاحي، ومن النوع الثاني: اختلاف البيئة المكانية، أو تباعدها، وكذلك تباعد الزمان.

### أولًا- العوامل المؤثرة في تغيُّر مدلول المصطلحات:

#### ١- اختلاف البيئة الفكرية والثقافية:

إن من الثابت لدى النقاد والبلاغيين أن نشأة النقد العربي قد طبعتها ظاهرة اشتراك العديد من البيئات في تشكيل هذه النشأة؛ إذ كان هناك الشعراء والكتاب واللغويون والمتكلمون على اختلاف مذاهبهم، كما كان هناك تلك الشخصيات العامة من رجال المجتمع وولاته وقضاته وقواده ومثقفيه.

وطبيعي أن يكون لكلٍ من هذه البيئات اهتماماتها ونظرتها إلى طبيعة الفن القولي ووظيفته والأداة الأمثل لتحقيق هذه الوظيفة، وأن يكون لكل منها كذلك اهتمام خاصٌ بنوع من أنواع الفن القولي، وبالتالي أن يكون لكل منها مصطلحاتها، وهو ما نتج عنه – في أحيان غير قليلة- اختلاف مدلول المصطلح الواحد من بيئة إلى أخرى.

ويبدو مثل هذا الموقف من الاستقلال في فهم المصطلحات واضحًا بين بيئة المتكلمين من ناحية وبيئة الشعراء والمهتمين بدراسة الأدب من النقاد واللغويين من ناحية ثانية؛ وذلك بسبب تركيز البيئة الأولى على الخطابة والمناظرة وتركيز الباقين على غيرها من الأنواع الأدبية، وهو ما أدى في البيئة الأولى إلى تسليط الضوء

بدرجة أكبر على شخصية الأديب (الخطيب) وأدى في البيئة الأخرى إلى تسليط الضوء على النص الأدبي في ذاته: ألفاظه وتراكيبه ومعانيه.

وقاد التباينُ في وجهات التركيز إلى تباينٍ في وجهات الدلالة التي نظر إليها أفراد كل من البيئتين في عدد من المصطلحات المشتركة، فانصرفت دلالة هذه المصطلحات في بيئة المتكلمين إلى ما يتصل بأحوال الخطيب، في حين اتجهت دلالتها في البيئة الأخرى، إلى ما يتصل بخصائص النص الأدبي.

وبوسعنا أن نجد أمثلة على ذلك في مصطلحات مثل (البيَان) و(الطبع) و(التكلفُ) و(القران) و(الإشارة) و(التخلص) و(الاقتضاب) وغيرها.

## مصطلح الإشارة:

وإذا كنا لا نستطيع في هذا الحيز أن نعرض لكل هذه المصطلحات، فضلًا عن الحديث المفصل، فإننا نكتفي بالحديث عن واحد منها لمجرد التمثيل، وهو مصطلح (الإشارة) الذي يصادفنا الحديث عنه في تعريف ابن المقفع (ت. ١٤٢هـ) للبلاغة، كما يتردد كثيرًا على لسان الجاحظ (ت. ٢٥٥هـ) وغيره من معاصريه.

جاء في حديث ابن المقفع عن البلاغة أنها "اسم جامعٌ لمعانٍ تجري في وجوه كثيرة، فمنها ما يكون في السكوت، ومنها ما يكون في الاستماع، ومنها ما يكون في (الإشارة) ... ومنها ما يكون سجعًا وخطبًا، ومنها ما يكون رسائل..."[١].

ومن اليسير أن نلاحظ أن (الإشارة) في حديث ابن المقفع خلاف السكوت، وخلاف الاستماع، وأهم من ذلك أنها خلاف الشعر والسجع والخطب والرسائل. فإذا جئنا إلى الجاحظ وجدنا حديثه عنها باعتبارها واحدًا من (أصناف الدلالات على المعاني) وهي عنده: "اللفظ والإشارة ثم العَقْد ثم الخط ثم الحال التي تسمى

(١) البيان والتبيين، للجاحظ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط/الثالثة، مؤسسة الخانجي، القاهرة ١٩٤٨، ج/١، ص١١٦.

نصْبةً"[١]، حيث يرسم لنا صورتها فيقول: "أما الإشارة، فباليد وبالرأس والعين والحاجب والمنكب، وإذا تباعد الشخصان، فبالثوب وبالسيف. وقد يتهدد رافع السيف والسوْط فيكون ذلك زاجرًا ومانعًا رادعًا، ويكون وعيدًا وتحذيرًا..." ثم يقول : إن الإشارة لا تعدو أن تكون ذات صورة معروفة وحِلية موصوفة على اختلافها في طبقاتها ودلالاتها"[٢]، ويذكر أن من شأن المتكلمين أن يشيروا بأيديهم وأعناقهم وحواجبهم، كما أنهم يشيرون بالعصي"[٣]، وأن "المتكلم قد يشير برأسه ويده على أقسام كلامه وتقطيعه" وأنهم يفرقون "ضروب الحركات على ضروب الألفاظ وضروب المعاني"[٤] ثم يقول: إن "مبلغ الإشارة أبعد من مبلغ الصوت" وإن "هذا- أيضًا- باب تتقدم فيه الإشارةُ الصوتَ"[٥].

هذه هي صورة الإشارة – أو صورها – أما وظيفتها فيذكر أنه "في الإشارة بالطرف والحاجب، وغير ذلك من الجوارح مرْفق كبيرٌ ومعونة حاضرةٌ في أمور يستُرها بعض الناس عن بعض، ويُخفونها من الجليس وغير الجليس"؛ ولذلك فقد تنوب عن اللفظ وتُغني عن الخط، كما أنها تساعد اللفظ على أداء المراد منه؛ ولذلك فهي من تمام حسنه"[٦]، حتى إن المتكلم لو قبضت يده، ومنع حركة رأسه، لذهب ثلثا كلامه" وينقل في هذا السياق قول عبد الملك بن مروان: "لو ألقيت الخيزُرانةَ من يدي لذهب شطر كلامي"[٧].

---

(١) السابق: ج/١ ص٧٦، وقد جعل الرماني (ت ٣٨٦) البيان على أربعة أقسام: "كلام وحال وإشارة وعلامة" ولكنه لم يفصل القول إل في البيان بالكلام، يراجع: النكت للرماني، ص١٠٦.

(٢) البيان: ج/١ ص٧٨.

(٣) البيان: ج/٣ ص١١٦.

(٤) البيان: ج/٣ ص١٩.

(٥) البيان: ج/١ ص٧٩.

(٦) المرجع السابق.

(٧) البيان: ج/٣ ص١١٩.

ذلك مفهوم الإشارة عند الجاحظ، وهو غير بعيد من مفهومها عند ابن المقفع، – وهو أيضًا ممن عانوا صناعة الكلام والجدل– إنها وسيلةٌ من وسائل البيان، أو الدلالة على المعاني، وهي وسيلة غير وسيلة اللفظ التي هي وسيلة أخرى، لأن اللفظ آلته الصوت، أما آلة الإشارة فمتنوعة، إنها تشمل كل ما يمكن أن يصَدُر عن الإنسان من حركات الجسم أو التلويح بالأشياء قصدًا إلى إفهام المعاني. ومن هنا فليس ما يمنع من التعاون بينها وبين اللفظ، فهما– كما يقول الجاحظ–: "شريكان، ونعم العونُ هي له، ونعم الترجُمانُ هي عنه"(١).

وهكذا تظل الإشارة بهذا المدلول فعلًا من أفعال الجسم خلاف فعل القول أو الكتابة"(٢) ذا غرض معين يتعلق بالإفهام والتعبير عن المعاني في مواقف معينة، باقتصار عليه تارة ومساعدة الكلام تارة أخرى، مع التلبُس بصفة الغموض والرمز في الحالات التي تقتضي ذلك.

وتلك هي دلالة المصطلح في بيئة الخطباء والمتكلمين، فإذا جئنا إلى نقاد الشعر من الأدباء والبلاغيين وجدنا إطلاق المصطلح نفسه– مصطلح الإشارة– كصفة في النص الأدبي ذاته.

يحكون عن إسحاق بن إبراهيم الموصلي (ت ٢٣٥هـ) أنه كان كثير الحديث عن (الإشارة في الشعر) على أنها من محاسنه، ويذكرون من أمثلتها التي وقف عليها قول الشاعر:

**أوْرِدْتُه وصُدورُ العيسِ مُسْنَفةً  واللّيلُ بالكوكبِ الدُّرِيّ مَنحـُورُ**

(١) البيان: ج/١ ص٧٨.

(٢)بإمكاننا أن نجد مزيدًا من تأكيد هذا الفهم فيما رواه الجاحظ عن أحد المعتزلة–وهو أبو شَمِر– من قوله في عدم لجوئه إلى الإشارة: "ليس من حق المنطق أن تستعين عليه بغيره". البيان:ج/١ ص٩١. أما لدى المعاصرين فنجد تأييده في ربطهم بين حديث الجاحظ عن الإشارة وبين ما يعرف بـ(علم الحركة الجسمية) أو(علم الكينات) يراجع: دراسات في علم اللغة، د.فاطمة محجوب، ص١٠٠.

وقول الشاعر:

**جعلتُ يديَ وِشَاحًا لـهُ وبعضُ الفوارسِ لا يَعْتنِقْ**

وقد علق على البيت الأول بقوله: "أشار إلى الفجر إشارة ظريفة بغير لفظه "وعلق على الثاني بأن " قوله: (جعلت يدي وشاحًا له) إشارة بديعة بغير لفظ الاعتناق، وهي دالة عليه"(١)

وإذا كنا لاحظنا عند إسحاق اكتفاءه بمجرد التمثيل للمصطلح فإن اللاحقين قد أخذوا في محاولة تعريفه مع التمثيل له، وصحب ذلك التأكيد على طبيعة (الإشارة) باعتبارها من صفات الأسلوب في النص الأدبي، وهذا ما نجده عند قدامة (ت. ٣٣٧) الذي جعل الإشارة من (أنواع ائتلاف اللفظ والمعنى)، وهي عنده أن يكون اللفظ القليل مشتملًا على معانٍ كثيرة بإيماء إليها، أو لمحة تدل عليها، وذلك مثل قول امرئ القيس:

**فإن تَهلِك شَنُوَءةُ أو تبدّلْ فسيرى إنّ فـي غسّان خالَا**
**بِعزهم عَزَزْتِ وإن يذلوّا فذلّهم أنا لكِ ما أنَالَا**

فبنية هذا الشعر على أن ألفاظه – مع قصرها- قد أشير بها إلى معانٍ طوال ... ومثل قول إسماعيل بن يسار النسائي:

**هاج ذا القلبَ من تذكّر جُمْلِ ما يهيجُ المتيَّمَ المحزُوَنا**

فقد أشار هذا الشاعر بقوله: (ما يهيج المتيم المحزونا) إلى معانٍ كثيرة، ومثل قول امرئ القيس:

**علَى هَيْكلٍ يُعطِيكَ قَبْلَ سُؤالِه أفانِينَ جَرْيٍ غيَر كزٍّ ولا وَانِ**

فقد جمع بقوله: (أفانين جري) ... ما لو عُدَّ لكان كثيرًا، وضم إلى ذلك أيضًا جميع أوصاف.

(١) حلية المحاضرة في صناعة الشعر للحاتمي – تحقيق: جعفر الطيار الكتاني، ١٩٦٩م ج/١، ص٣٨، ٣٩.

وقد تابع قدامة في تعريفه للإشارة كلٌ من العسكري (ت ٣٩٥هـ) والباقلاني (ت ٤٠٣هـ)؛ فعرفها العسكري بأنها: "أن يكون اللفظ القليل مشارًا به إلى معانٍ كثيرة بإيماء إليها ولمحة تدل عليها"(١). أما الباقلاني فقال: "إنها اشتمال اللفظ القليل على المعاني الكثيرة"(٢).

وعلى الدرب نفسه سار المتأخرون في تعريف الإشارة والتمثيل لها(٣).

وواضح أن الإشارة بهذا المفهوم تنتمي عمليًا إلى أساليب الإيجاز والحذف، وذلك بحكم قيامها على قلة اللفظ بالقياس إلى ما يحمله من معنى، وهو ما جعل البعض يربط بينهما، أي بين الإيجاز والحذف من ناحية والإشارة من ناحية أخرى، ويحدثنا الكلاعي (محمد بن عبد الغفور) بأن "من الإيجاز ما يأتي بالإشارة والإيماء كقوله تعالى (فغشيهم من اليم ما غشيهم)، وكقوله تعالى: (القارعة ما القارعة)، وهذا معدود في أنواع البلاغة؛ لأن نفس السامع تتسع في الظن والحساب، وكلٌ معلوم فهو هيّن لكونه محصورًا"(٤).

ومن قبل جعل ابن رشيق (ت ٤٥٦هـ) الحذف من أنواع الإشارة"(٥)، وفرع الحديث عنها بصورة مسهبة، وعدد في أنواعها بالنظر تارةً إلى وظائفها – كالتفخيم والإيماء والتعريض والتلويح– والنظر تارة إلى ظواهرها كاللحن والحذف– كما جعل من أنواعها الكناية والتمثيل والتورية والتتبيع– وهو الذي يسميه بعضهم (التجاوز)، وهي فنون متداخلة أساسها التعبير عن الشيء بغير لفظه المعتاد فيهن مع تفاوت في الوظيفة"(٦)، في حين نرى أسامة بن منقذ(ت ٥٨٤هـ) فرّق بين الكناية والإشارة

(١) الصناعتين لأبي هلال العسكري، ص٣٥٨، ٣٥٩.
(٢)إعجاز القرآن للباقلاني، تحقيق:السيد أحمد صقر،دار المعارف،مصر ١٩٥٤م،ص١٣٧،١٣٦.
(٣) يراجع : تحرير التحبير لابن أبي الإصبع ص٢٠٠، ونهاية الأرب للنويري، ج/٧ ص١٤٠.
(٤)أحكام صنعة الكلام، محمد بن عبد الغفور الكلاعي، تحقيق: محمد رضوان الداية،بيروت١٩٦٦م، ص٩٣.
(٥) يراجع العمدة لابن رشيق ج/١ ص٣١٠.
(٦) يراجع : العمدة لابن رشيق ج/١ ص٣٠٢-٣٢١.

من حيث صورتهما، فكلتاهما من باب التعبير عن المعنى بغير لفظه, ولكن الإشارة تكون في الخبر، كقول الشاعر :

..... **فإنّي جَبانُ الكَلْبِ مهزولُ الفَصِيلِ**

ففي قوله ك **(جبان الكلب)** إشارة إلى كثرة الطارق، وفي قوله: **(مهزول الفصيل)** إشارة إلى سقي الألبان"[١].

وبصرف النظر عن كثرة التقسيمات والفروع فإن من الواضح دوران المصطلح في بيئة الشعراء ونقاد الشعر حول صفات النص الأدبي في ذاته، خاصة ما يتصل بالعلاقة بين لفظه ومعناه، دون ما يتعلق بصفة الأديب أو سلوكه وحركاته كما كان الشأن في مدلول المصطلح في بيئة الخطباء والمتكلمين.

وجدير بالذكر أن من البلاغيين من اعتبر المعنى الخير للإشارة- أي معناها لدى الأدباء والبلاغيين- تطورًا من طريق المشابهة – عن المعنى السابق من الإشارة باليد والحركة الجسمية، ومن هؤلاء ابن أبي الإصبع في (تحرير التحبير)[٢]، وابن حجة في (خزانة الأدب)[٣]

## ٢- الاحتكام إلى الدلالة اللغوية للكلمة :

وهذا عامل آخر له دخل كبير في تعدد مدلول المصطلح وصعوبة تبين المراد منه أمام الدارسين، هذا العامل هو: الاحتكام- أو الإحالة- في تحديد المدلول الاصطلاحي للكلمة إلى معناها اللغوي، الذي قد يكون من الاتساع بما يسمح بحمْل الكلمة في إطار استخدامها كمصطلح على أكثر من وجه من الوجوه التي يتيحها

(١)البديع في نقدالشعر لأسامة بن منقذ، تحقيق:أحمدأحمد بدوي وآخرون، مصر ١٩٦٠م ص٩٩.

(٢) يراجع: تحرير التحبير لابن أبي الإصبع، -تحقيق: حفني محمد شرف، المجلس العلى للشؤون الإسلامية، مصر، ١٩٦٣م ص٢٠٠

(٣) يراجع: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي، مصر،١٩٦٧م، ص٣٥٨،٣٥٧.

ذلك المعنى. ويحدث هذا في حالة (المصطلحات المنقولة)[١] التي لا تنقطع فيها الصلةُ بين المعنى اللغوي للكلمة وبين معناها كمصطلح.

## مصطلح المعاظلة:

ومن الأمثلة البارزة على هذا النوع من المصطلحات مصطلح **(المعاظلة)** الذي يُعزى استخدامه في مجال النقد لأول مرة إلى عمر بن الخطاب – رضي الله عنه، إذ ينسبون إليه قوله عن زُهير: "إنه كان لايُعاظل بين الكلام"[٢]، وبهذا دخل إلى مجال النقد الأدبي مصطلح جديد هو: **(المعاظلة)** الذي عكف على تفسيره عديدٌ من اللغويين على رأسهم ابن سلام (ت ٢٣١هـ) من مدرسة البصرة، أبو العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ) من مدرسة الكوفة، ليلحق بمدلول الكلمة – كاصطلاح– ما كان لابد أن يلحق به نتيجة للسعة في مدلولها اللغوي، واستمداد النقاد في تحديدهم لمدلولها الاصطلاحي من الشروح العديدة لمعناها على ألسنة اللغويين.

ومن أوائل النقاد الذين تعاملوا مع (المعاظلة) باعتبارها مصطلحًا نقديًا: قدامة بن جعفر، وقد جعلها من عيوب اللفظ، ونقل تفسيرها عن ثعلب بأنها: "مداخلة الشيء في الشيء"؛ ليفسر (المداخلة) بأنها دخول بعض الكلام "فيما ليس من جنسه، وما هو غيرُ لائق به"، وقال: إن ذلك إنما هو "فاحش الاستعارة"[٣]، ومصدر فُحْشها– كما يتضح من أمثلته– هو البعد بين طرفيها، وهو فهم يوضحه

(١) يفرق الباحثون بين المصطلح الذي يبقى في استعماله الجديد على صلة بمعناه القديم، ويسمونه (منقولًا)، وبين المصطلح الذي انقطعت الصلة نهائيًا بين معناه الاصطلاحي، ومعناه اللغوي القديم، ويوصف هذا النوع بأنه قد استُؤنف فيه وضع جديد. يراجع: الاصطلاحات الفقهية، عبد الوهاب خلاف، مجلة المجمع، سنة ١٩٥٣م، ج/٧، ص ٢٣٦.

(٢)طبقات فحول الشعراء،لابن سلام،ج/١،ص٦٣،الشعروالشعراء، لابن قتيبة، ج/١، ص١٣٨.

(٣) نقد الشعر، ص١٧٧،١٧٦.

بقية كلامه، كما يوضحه كلام المتحدثين في (عمود الشعر) وتنويههم بمبدأ المقاربة في التشبيه بين طرفي الاستعارة"[١] .

وليس ذلك موضع حديثنا، وحسبنا أن نقف على فهم قدامة لمعنى (المعاظلة) وانطلاقه في ذلك من تفسير ثعلب لها بأنها (المداخلة في الكلام) وانتهائه إلى أنها **(فُحْش الاستعارة)**، أي: أنها صفة تعود إلى الإبعاد في التجوز عند إطلاق الكلمة على غير معناها الوضعي. وهذا هو الاتجاه الذي سار فيه الحاتمي (ت ٣٨٨هـ)، وقد وصف بعض استعارات المتنبي بأنها: " استعارة خبيثة، جارية في المعاظلة التي نفاها عمر بن الخطاب -رضوان الله عليه- عن زهير... فقال: كان لا يعاظل بين الكلمتين أي: لا يُدخل الكلمة في الكلمة، إذا لم تكن إحداهما من جنس الأخرى، ولا كانت مناسبة لها، ولا مشتقة منها.[٢]

وواضح أن فهم **(المعاظلة)** بمعنى (فُحْش **الاستعارة)** - انطلاقًا من معنى **(المداخلة)** بتفسير ثعلب - مستمر عند الحاتمي، غير أن **(المعاظلة)** لم تُفهم على هذا النحو لدى الجميع، فقد ربط الآمدي (ت ٣٧٠هـ) بينها وبين صُور من التعقيد في جلب الألفاظ بغية التجنيس والمشاكلة، وقال: "إن من المعاظلة - التي قد لخصتُ معناها في الكتاب على قدامة- شدة تعليق الشاعر ألفاظ البيت بعضها ببعض، وأن يُداخل لفظةً من أجل لفظة تُشبهها أو تجانسها، وإن أخل بالمعنى بعضَ الإخلال"[٣].

ومن السهل أن ندرك أن معنى **(المعاظلة)** عنده يتعلق بالتركيب وسوء النظم الذي يقع فيه الشاعر بسبب الجري وراء الصنعة البديعية، ولكن اللافت -هنا- أن

---

(١) يراجع: الموازنة للأمدي، ج/١، ص٦، ٤٣٢، والوساطة للقاضي الجرجاني، ص٣٣، ومقدمة المرزوقي لشرحه على الحماسة، ج/١، ص٩.

(٢) الرسالة الموضحة للحاتمي، تحقيق- محمد يوسف نجم- بيروت، سنة ١٩٦٥م، ص٩١.

(٣) الموازنة ج/١، ص٢٩٤، ٢٩٥. وقد مثل الآمدي للمعاظلة بهذا المعنى بقول أبي تمام:

**خان الصفاء أخ خان الزمان أخًا عنه فلم يتخون جسمه الكَمِدُ**

الآمدي ينطلق- مثل قدامة والحاتمي- من معنى **(المداخلة)**، والمدلول اللغوي للكلمة.

وقد صنع العسكري (ت ٣٩٥هـ) الشيء نفسه، وجعل **(المعاظلة)** في (الصناعتين) عَلَمًا على **(سوء النظم)**، ويتضح من الأمثلة التي أوردها كيف أن **(المداخلة)** ترتبط عنده بتعقُّد التركيب؛ لوقوع أجزائه في غير مواقعها... بسبب التقديم أو التأخير، أو الفصل بين ما حقه أن يتصل، أو وصل ما حقه أن ينفصل...إلخ، ويلاحظ المتأمل أن العسكري في تبنيه **(للمعاظلة)** بهذا المفهوم وفيٌ لتفسير ابن سلام ولأمثلته لظاهرة **(المداخلة)** في شعر الفرزدق الذي وصفه بأنه: " كان يداخل الكلام، وكان ذلك يعجب أصحاب النحو"(١). وتدل أمثلة ابن سلام فعلًا على تعلق **(المداخلة)**- التي شرحوا بها **(المعاظلة)**- بجانب التركيب والعيوب التي تعتريه"(٢). وهذا هو المدلول الذي اتخذه الاصطلاح- أعني: **المعاظلة**- عند فريق من النقاد، منهم العسكري- كما ذكرنا- وقد اعترض- مثل الآمدي- على تفسير **المعاظلة** عند قدامة بأنها **(فُحْش الاستعارة)**، قال العسكري: "وهذا غلط من قدامة كبير، لأن **المعاظلة** في أصل الكلام إنما هي ركوب الشيء بعضه بعضًا، وسُمي الكلام به إذا لم يُنضد نَضَدًا مستويًا، وأُرِكِبَ بعض ألفاظه رقاب بعض وتداخلت أجزاؤه"(٣).

(١) طبقات فحول الشعراء: ج/١، ص٣٦٤.

(٢) المرجع السابق: ج/١، ص٣٦٤، ٣٦٦، ٣٦٧، وقد نقل الأستاذ محمود شاكر كلام ابن سلام وأمثلته عن الأغاني، يراجع: الأغاني ج/٢١، ص٣٠٧، ٣٠٨، ط/ دار الكتب.

(٣) الصناعتين، لأبي هلال العسكري ص١٩٦، ويضيف العسكري دليلًا على تعلق المعاظلة بالتركيب دون البعد في الاستعارة، وهو خلو شعر زهير من العيب الأول- أي: العيب في التركيب- تصديقًا بوصف عمر له بتجنبه إياه.

أما أمثلتها التي ارتضاها فمستمدة مما حشده ابنُ سلام من نماذج (**المداخلة**) عند الفرزدق، ومنها قوله:

**إلى ملكٍ مَا أمُّه من مُحاربٍ أبُوها، ولا كانتْ كُليبٌ تُصاهِرُه**

أي: إلى ملك ما أمه أبوها من محارب.

وقوله:

**وما مِثْلُهُ في النّاس إلا مُملَّكًا أبو أمِّه حيٌّ أبوه يُقارِبُهْ**

وقوله:

**هو السيفُ الذي نصر ابن أرْوَى به عُثمانَ مَروانُ المصابا**

وهي كلها نماذج على تعلق مدلول (المعاظلة) عند العسكري بعيوب التركيب.

ولم يقف الأمر فيما يتعلق بمدلول مصطلح (المعاظلة) عند هذا الحد من التعدد، بل تشعب المدلول بصورة لافتة لدى المتأخرين من النقاد، وإن ظل الجميع على وفائهم للمعنى اللغوي للكلمة في جميع الأحوال، أعني: معنى المداخلة في الكلام.

وفي كتاب (العمدة) لإبن رشيق صورة مبسطةٌ لبدايات ذلك التشعب، فقد نقل تعريف (**المعاظلة**) عند قدامة، وتحدث عن ظاهرة سماها (التثبيج) ووصفها بأنها (جنس من المعاظلة)، وبأنها (خلاف حُسن النظم)"[١]. ثم نقل ما زعمه بعضهم من أن "المعاظلة تداخل الحروف وتراكُبها"، وما زعمه غيرهم من أنها " تركيبُ الشيء في غير موضعه"[٢]. أما ابن الأثير (ت ٦٣٧هـ) فقد ذهب إلى تقسيم (**المعاظلة**) إلى لفظية ومعنوية[٣]، منطلقًا من نفس المبدأ في الرجوع إلى مدلول الكلمة في اللغة، ليجعل الضرب اللفظي على خمسة أقسام:

---

(١) العمدة لابن رشيق: ج/١، ص٢٦١.

(٢) العمدة لابن رشيق: ج/٢، ص٢٦٤، ٢٦٥.

(٣) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لابن الأثير- تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ج/١، ص٢٩٣.

**الأول:** يختص بأدوات الكلام نحو (من) و(إلى) و(عن) و(على) حين تتكرر وتثقل على اللسان[١].

**والثاني:** يختص بتكرير الحروف كتكرير حرف واحد أو حرفين في كل لفظة من ألفاظ الكلام المنثور أو المنظوم[٢].

**والثالث:** أن ترد الألفاظ على صيغ الفعل يتبع بعضها بعضًا[٣].

**والرابع:** هو الذي يتضمن مضافات كثيرة.

**والخامس:** أن ترد صفات متعددة على نحو واحد[٤].

أما المعاظلة المعنوية فتتصل بتقديم ما الأولى به التأخير، لأن المعنى يختل بذلك. وتتبع أمثلته لهذا القسم من اختيارات ابن سلام والعسكري وغيرهما، وقد وصف هذا الضرب بأنه "ضد الفصاحة"[٥]. ونهج العلوي (ت ٧٤٩هـ) في (الطراز) المنهج نفسه، وقال: "إن **المعاظلة** قد تكون وصفًا عارضًا للمعنى، وقد تكون من عوارض الألفاظ"، وقال: إن تعلقها بالمعاني واردٌ مع ذكر الأحاجي المعنوية، أما **المعاظلة** اللفظية فـ" هي من عوارض التركيب والتأليف في الكلام، وقد اختُلف في معناها على قولين:

**فالقول الأول:** يُحكى عن قدامة بن جعفر الكاتب، قال: **المعاظلة** في الكلام ... إدخالك فيه ما ليس من جنسه وإلزامه إياه ... وهذا لا وجه له لأمرين، أما أولًا، فلأنه يلزم أن تكون الاستعارة معاظلة، وهو فاسد، وأما ثانيًا، فلأنه إنما يكون الاعتراض والاستطراد وغير ذلك من الكلمات الدخيلة معاظلة فبطل ما قاله.

---

(١) المرجع السابق: ج/١ص٢٩٤.

(٢) المرجع السابق: ج/١، ص٢٩٦.

(٣) المرجع السابق: ج/١، ص٢٩٩.ومن أمثلته قول المتنبي:

**أقل أنل اقطع احمل عل سَل أعد  زد هش بش تفضل أذن سُر صل**

(٤) المرجع السابق: ج/١، ص٣٠١.

(٥) المرجع السابق: ج/٢، ص٤٤، ٤٥.

**القول الثاني**: أن **المعاظلة** هي تركيب الكلام وترادف ألفاظه على جهة التكرير، واشتقاقه من قولهم: (تعاظلت الجراد)، إذا ركب بعضها بعضًا عند الإزدحام؛ وغالب الظن أن قدامة إنما سمى ما ذكره معاظلة اشتقاقًا من قولهم: (تعاظلت الكلاب) إذا لزم بعضها بعضًا عند السِفاد، فلما أُلزِم الكلام ما ليس منه كان عظالًا. فإذن **المعاظلة** إنما تكون عارضةً في تركيب الكلام وتأليفه"[١].

والواقع أن إيراد التفاصيل ليس هدفًا في حد ذاته، وإنما أطلنا في نقل نص العلوي؛ لنؤكد بهذا النقل كيف أدى الاحتكام إلى الدلالة اللغوية للكلمة- بما قد تحمله هذه الدلالة من احتمالات- إلى التعدد في مدلولها بعد الانتقال بها إلى محيط الاستخدام الاصطلاحي، وهو ما تبين لنا من تعاملهم مع مصطلح **(المعاظلة)** الذي بدأ الخلافُ والتعدد في مدلوله كمصطلح بلاغي انطلاقًا من الخلاف في مدلول **(المداخلة)** في الكلام، وهي اللفظة التي شرحوا بها معنى**(المعاظلة)**، ليتردد الشرحُ بين اشتقاق الكلمة من (تعاظل الكلاب) بمعنى لزوم بعضها بعضًا، واشتقاقها من (تعاظل الجراد) بمعنى تراكبها عند الازدحام؛ ليدل المصطلح لدى البعض على عيوب تتصل بالدلالة والإبعاد والتجوز، ولدى آخرين على عيوب تتصل بالتركيب والتأليف، ولتتعدد لدى المتأخرين وجوه العيب التي تشملها دلالة المصطلح، وليقوم هذا التعدد شاهدًا على أثر الالتفات إلى المعاني اللغوية للكلمات في تعدد مدلولاتها عند الدخول إلى حيز الاستخدام الاصطلاحي.

## ثانيًا- مصاحبات تغيُّر مدلول المصطلحات:

ويقصد بها ما قد يكون من ظروف صاحبت هذا التغيُر وإن لم يكن لها دورُ المؤثر الفعلي، ومنها: اختلاف البيئة المكانية، أو تباعدها، وكذلك تباعد الزمان.

### - تباعد العصور والبيئات المكانية:

قد يقترن تعدد المدلول بتباعد العصور والبيئات المكانية التي يُستخدم فيها المصطلح، وهنا تجب الإشارة إلى أننا لا ننظر إلى تباعد العصر والبيئة كعامل

(١)الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، للعلوي، ط/مصر١٩١٣م، ج/٣، ص٥١،٥٠

حاكم في توجيه مدلول المصطلح، وإنما نذكره باعتباره طرفًا مصاحبًا فقط، تحسُن مراعاته وترقب آثاره دون القطع بحتمية حدوث هذه الآثار.

**مصطلحا: (المعنى الأول) و(المعنى الثاني):**

وبوسعنا التمثيل لهذه الظاهرة- أعني- التعدد في مدلول المصطلح مع تباعد العصر والبيئة المكانية المستخدم فيها- بالنظر في كلِ من مصطلحي: **(المعنى الأول)** و**(المعنى الثاني)** لدى كلِ من الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، وحازم القرطاجني (ت ٦٨٤هـ)، وإذا كانت المسافة واسعة بين هذين العالمين سواءٌ في الزمن- بين القرن الخامس والقرن السابع- أو في المكان- بين شرق العالم الإسلامي وغربه- فإنها لم تكن كذلك من ناحية المكونات الثقافية لكل منهما، على الأقل من حيث اهتمام كلً منهما بقضية الشعر ونقده، والصدور في ذلك من منطلق الخبرة ببلاغة أرسطو كما تمثلت في (خطابته) و (شعره) .

ومع ذلك فقد ذهب كلٌ منهما مذهبًا مناقضًا للآخر في توجيهه لمدلول كلِ من المصطلحين السابقين: **(المعنى الأول)** - أو **(المعاني الأوَل)** - و**(المعنى الثاني)** - أو **(المعاني الثواني)**.

وقد أطلق الإمام عبد القاهر مصطلح **(المعنى الأول)** على المدلول المباشر للكلمة أو العبارة، المدلول المفهوم من مجرد الصوت المسموع، أو ما عُرف لدى اللغويين بالمعنى الوضعي، على حين أطلق **(المعنى الثاني)** على ما يُفهمُ من هذا المدلول، أي: أن **(المعنى الثاني)** عنده هو ما يُفهَم من **(المعنى الأول)**. وينبُع الفرق من تقسيم عبدالقاهر للكلام إلى "ضربين: ضربِ أنت تصل من إلى الغرض بدلالة الكلام وحده... وضرب آخر لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض... أو لا ترى أنك إذا قلت: (هو كثير رماد القدر)، أو قلت: (طويل النجاد)، أو قلت في المرأة: (نؤوم الضحى) فإنك في جميع

ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ، ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره ثم يعقل السامعُ من ذلك المعنى- على سبيل الاستدلال- معنًى ثانيًا هو غرضك كمعرفتك من (كثير رماد القدر) أنه مضياف"(١).

إذن فـ"**(المعاني الأوَل)** هي المفهومة من أنفس الألفاظ وهي المعارض، والوشي والحلى... و**(المعاني الثواني)** التي يُومَأ إليها بتلك المعاني هي التي تكْتسي تلك المعارض وتُزين بذلك الوَشي والحلى"(٢).

وواضح لدى عبد القاهر أن **(المعاني الثواني)** هي الأصل وأنها هي التي تُقصد بالتعبير، وهي التي من أجلها تكون **(المعاني الأوَل)** التي تقوم بدور الكسوة أو المعرض، أو الوسيلة إلى أداء **(المعاني الثواني)**.

وقد نحا حازم القرطاجني في توجيهه مدلول المصطلحين منحًى مناقضًا لما عند الإمام عبدالقاهر، فذهب إلى أن " المعاني الشعرية منها ما يكون مقصودًا في نفسه بحسب غرض الشعر، ومعتمدًا إيراده، ومنها ما ليس معتمدًا إيراده، ولكن يُورد على أن يُحاكي به ما اعتمد من ذلك، أو يُحال به عليه، أو غير ذلك". ثم يقول: "ولنسم المعاني التي تكون من متن الكلام ونفس غرض الشعر **(المعاني الأوَل)**، ولنسم المعاني التي ليست من متن الكلام ونفس الغرض ولكنها أمثلةٌ لتلك أو استدلالاتٌ عليها أو غير ذلك لا موجب لإيرادها في الكلام غير محاكاة **(المعاني الأوَل)** بها أو ملاحظة وجه يجمع بينهما على بعض الهيئات التي تتلاقى عليها المعاني ويُصارُ من بعضها إلى بعض: **(المعاني الثواني)**، فتكون معاني الشعر منقسمة **فالأوَلُ** :هي التي يكون مقصد الكلام وأسلوب الشعر يقتضيان ذكرهما وبنية

(١) دلائل الإعجاز للإمام عبدالقاهر، تعليق وشرح د.محمد عبدالمنعم خفاجي، ط/الأولى، مكتبة القاهرة، ١٩٦٩م، ص٢٦٢.

(٢) المرجع السابق: ص٢٦٣، ٢٦٤.

الكلام عليها، **والثواني:** هي التي لا يقتضي مقصدُ الكلام وأسلوب الشعر بنية الكلام عليها".[1]

فكلام حازم يدور على جعل **(المعاني الأُوَل)** هي الأساس، وهي الأعراض، في مقابل أن تكون **(المعاني الثواني)** هي وسائل المحاكاة وطرق التعبير عن **(المعاني الأوَل)** وبذلك يتخذ كلٌ من المصطلحين عنده مدلولًا معاكسًا لمدلوله عند عبدالقاهر، الذي سبق القول بأن: **(المعاني الثواني)** عنده هي الأغراض، وأن **(المعاني الأوَل)** لا تعدُو مجرد الوسائل.

(١) منهاج البلغاء وسراج الأدباء، لحازم القرطاجني ، تقديم وتحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة ، دار الكتب الشرقية، تونس١٩٦٦م، ص٢٣، ٢٤.

# المحور الثاني

# التغيُّر بضيق المدلول واتساعه

وهذا هو الاتجاه الثاني من اتجاهي التغيُّر في مدلول المصطلح، أعني: التغيُّر بضيق المدلول واتساعه، وذلك –كما سبق– في الحالات التي يفقد فيها المصطلح جانبًا من مدلوله، وأيضًا إلى هذا المدلول جانبٌ جديد، فيوصف في الحالات الأولى بالضيق، بينما يُوصف في الحالة الثانية بالاتساع. وهنا تجدر بنا الإشارة إلى أن هذا الاتجاه يخضع هو أيضًا لمجموعة العوامل الفاعلة والظروف المصاحبة التي سبق الحديث عنها مع أمثلة الاتجاه الأول.

## أولًا- تغيُّر المدلول بضيقه:

### مصطلح المجاز:

فإذا جئنا إلى تغيُّر مدلول المصطلح بضيقه وجدنا على ذلك المثل فيما طرأ على مصطلح **(المجاز)** من تغيُّر، ولسنا بصدد التأريخ للمصطلح، وحسبنا أن نقف عند بعض النقاط في مساره فنلاحظ في البداية شمول مدلوله لكل صور الاستعمال غير النمطي للغة، سواء في ذلك المفردات والتراكيب، وهذا ما نجده في أقدم كتاب وصل إلينا يحمل اسم **(المجاز)**، وأعني: **(مجاز القرآن) لأبي عبيدة** (ت ٢١٠هـ)، وقد ذكر من وجوه المجاز الواردة في القرآن: "مجاز ما اختُصر، ومجاز ما حُذف... ومجاز ما جاء لفظه لفظ الواحد ووقع على الجميع، ومجاز ما جاء لفظه لفظ الجميع ووقع معناه على الاثنين، ومجاز ما جاء لفظه خبرًا لجميع على لفظ خبر الواحد، ومجاز ما جاء الجميع في موضع الواحد إذا أُشرك بينه وبين آخر مفرد، ومجاز ما خبِّر عن اثنين أو عن أكثر من ذلك فجُعل الخبر للواحد أو للجميع وكفّ على خبر الآخر ... ومجاز ما جاء من لفظ خبر الحيوان والموات على لفظ خبر الناس ... ومجاز ما جاءت مخاطبته مخاطبة الغائب ومعناه مخاطبة الشاهد، ومجاز ما جاءت مخاطبته مخاطبة الشاهد ثم تُركت وحولت مخاطبته هذه إلى

مخاطبة الغائب، ومجاز ما يُزاد من حروف الزوائد ويقع مجاز الكلام على إلقائهن، ومجاز المضمر استغناءً عن إظهاره، ومجاز المكرر للتوكيد، ومجاز المجمل استغناءً عن كثرة التكرير، ومجاز المقدم والمؤخر..."(١)

كذلك تحدث في بعض المواضع عن: "مجاز ما يُحول فعلُ الفاعل إلى المفعول أو إلى غير المفعول... ومجاز ما وقع المعنى على المفعول وحُوِّل إلى الفاعل ..."ومجاز المصدر الذي في موضع الاسم أو الصفة..."(٢).

هذا الشمول في مدلول المصطلح نجده بوضوح أكثر وبعناية أكثر باستخدام المصطلحات البلاغية لدى ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) وذلك فيما صرح به من أن: "للعرب المجازات في الكلام- ومعناها طرف القول ومآخذه- ففيها الاستعارة والقَلْب، والتقديم والتأخير، والحذف، والتكرار والإخفاء والإظهار والتعريض والإفصاح والكناية والإيضاح، ومخاطبة الواحد مخاطبة الجميع، والجميع خطاب الواحد، والواحد والجميع حطاب الاثنين، والقصد بلفظ الخصوص لمعنى العموم، وبلفظ العموم لمعنى الخصوص مع أشياء كثيرة ستراها في أبواب المجاز"(٣).

والناظر في هذين النصين يتبين صدق ما قلناه من شمول مدلول **(المجاز)** لكثير من الظواهر التي أصبحت- فيما بعد- مباحث بلاغية مستقلة خارج مدلول المجاز، ويكفي أن نشير إلى ظواهر الحذف والاختصار، والزيادة والتكرار، والتقديم والتأخير والقلب، وإحلال المضمر محل المُظهر، واستعمال كلٍّ من المفرد والمثنى والجمع مكان غيره- سواء في الخطاب أو الإخبار- وتبادل الاستعمال بين ضمائر الخطاب والتكلم والغيبة- وهي الظواهر التي شملها مدلول الاصطلاح عند أبي عبيدة وابن قتيبة- فقد أخذت هذه الظواهر- لدى كثير من اللاحقين- طريقها

(١) مجاز القرآن لأبي عبيدة، تحقيق: محمد فؤاد سزجين، ط/الأولى، مكتبة الخانجي- مصر، ١٩٥٤م، ص١٩،١٨.

(٢) المرجع السابق: ص/١٢.

(٣) تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، ج/٢، ص٢١.

للتسّرب تدريجيًا إلى خارج مدلول(**المجاز**)، وصرح الشيرازي (ت ٤٧٦هـ) بأن "المجاز ما نقل عما وضع له، وقلّ التخاطب به"، وقد اقتصر في ظواهره على الزيادة والنقصان، والتقديم والتأخير والاستعارة"[١]. وبذلك أخرج من مدلول المصطلح عددًا كبيرًا من الظواهر التي كان يشملها من قبل. أما الغزالي (ت ٥٠٥هـ) فقد حصر ظواهر المجاز في ثلاثة أنواع: "الأول: ما استعير للشيء بسبب المشابهة في خاصية مشهورة... الثاني: الزيادة... الثالث: النقصان..."[٢]. وصنع ذلك أبو عبدالله عبدالله البصري أيضًا، ونقل عنه الفخر الرازي أن "المجاز هو الذي لا ينتظم لفظه معناه، إما لزيادة أو نقصان أو نقل"[٣]، ومعنى (النقل) **عنده** مساوٍ لمعنى (**الاستعارة**)، وبذلك يتفق مع الغزالي في استبعاد كلِّ من التقديم والتأخير من مدلول (**المجاز**).

وإذا كان عبدالقاهر قد تحدث عن مجازٍ في (المفرد) عرّفه بأنه: "كل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول"[٤]. ومجاز في (الجملة) وصفه بأنه يقع في الإثبات، عندما يثبت الفعل- أو ما في معناه- إلى مالا يثبت له، أو ما لا يصح منه"[٥]، وهو ما عُرف بـ (**المجاز العقلي**)، ثم تحدث عن مجاز تنقل فيه الكلمة: "عن حكم كان لها إلى حكم ليس هو بحقيقة فيها"، بسبب ما يقع في الكلام من حذف أو زيادة..."[٦]

(١) اللمع في اصول الفقه لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، ص٥.

(٢) المستصفى في علم الأصول، للإمام الغزالي، ص٢٦٨.

(٣) المحصول في علم أصول الفقه، للإمام الفخر الرازي، تحقيق. طه جابر فياض، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٣٩٩هـ، ج/١، القسم الأول: ص٣٩٩.

(٤) أسرار البلاغة للإمام عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: هـ، ريتر- إستانبول، مطبعة وزارة المعارف، ١٩٥٤م، ج/٢، ص٢٣٠.

(٥) المرجع السابق: ج/٢، ص٢٥٦، ٢٦٩.

(٦)المرجع السابق: ج/٢، ص٢٩٨.

فإن السكاكي (ت ٦٢٦هـ) قد قصر تعريفه للمجاز على الضرب الأول عند عبد القاهر، وهو "الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له"[١]، وذلك مع علمه ببقية الجوانب في مدلول المصطلح عنده، ولكنه رأى أن يُضمّ **(المجاز العقلي)** عند عبدالقاهر – وهو الذي يقع في الإسناد – إلى ظاهرة الاستعارة المكنية"[٢]، أما المجاز القائم على نقل الكلمات– بسبب الحذف أو الزيادة في الكلام– عن أحكامها التي كانت لها.. فقد رأى أن يكون ملحقًا بالمجاز ومشبهًا به، وبذلك يصل مدلول المصطلح إلى أضيق مراحله.. وإن كان الواجب أن نحتاط على أن هذا المسلك ليس عامًا؛ لأن هناك من ظل على تمسكه باتساع مدلول الكلمة وشمولها لكل الظواهر التي وقف عندها صاحب **(مجاز القرآن)** ومن حذا حذوه.

## ثانيًا – التغيُّر باتساع المدلول:

### مصطلح الالتفات:

إذا جئنا إلى ظاهرة التغيُّر باتساعه أمكننا أن نجد المثل– عليها في واحد من أقدم المصطلحات النقدية وهو **(الالتفات)**، ويُعزى استخدام الكلمة للمرة الأولى– كمصطلح– إلى الأصمعي (ت ٢١٧هـ)، ويروون عنه سؤاله لبعضهم: أتعرف التفاتات جرير؟ ثم إنشاده–مثلًا على ذلك– قوله:

**أننسى إذ تُودِّعُنا سُلَيْمَى بعود بَشامةٍ سُقِيَ البَشامُ**

يقول الأصمعي: ألا تراه مُقبلًا على شعره، ثم التفت إلى البَشام فدعا له"[٣].

وبوسع المتأمل أن يلمح في شرح الأصمعي إحساسه بالحركة الذهنية التي مرّ بها الشاعر حين توقف به القولُ عند حدّ كان يمكن الاكتفاء به– وهو قوله: **(بعود**

(١) مفتاح العلوم للسكاكي: ج/٣، ص١٧٠.
(٢) المرجع السابق: ج/٣، ص١٨٩.
(٣) راجع: حلية المحاضرة: ج/١، ص٥٧، والصناعتين: ص٤٠٧، والعمدة: ج/٢، ص٤٦.

**بشامة)**- وكيف (التفت) بعد ذلك ليدعو للبشام، وهذا هو مدلول **(الالتفات)** عند الأصمعي، أعني: هذه الحركة الذهنية، غير أن هذه الحركة حُمِلت إلينا عَبْر جملة كاملة هي جملة: **(سُقِي البَشامُ)**، وفي هذه الجملة وموقعها يتبدى لنا المظهر اللغوي الذي يُصورُ تلك الحركة، وهذا- في واقع الأمر- جانب آخر من جوانب الدلالة التي تلبّس بها المصطلح، وبالتالي كان له- كما سنرى- أثره في اتساع دلالته. وقد أضاف ابن المعتز (ت ٢٩٦هـ) بُعدًا جديدًا إلى مدلول مصطلح الالتفات فعرفه بأنه: "انصراف المتكلم عن المخاطبة إلى الإخبار، وعن الإخبار إلى المخاطبة، وما يشبه ذلك" ثم قال: "ومن الالتفات الانصراف عن معنى يكون فيه إلى معنىً آخر"(١)، والشطر الأخير من التعريف ينظر إلى مدلول المصطلح عند الأصمعي- مدلول الالتفات إلى معنىً قد فُرِغ منه- بينما يحتوي الشطر الأول على ظواهر أخرى يتضمّنها مدلول المصطلح عند ابن المعتز، ونعني: الانتقال من الخطاب إلى الإخبار، والعكس.

وتتداخل عنده أمثلة النوعين، غير أن من السهل تعيين ما ينتمي من هذه الأمثلة إلى كلٍّ منهما. وعلى سبيل المثال فإن قوله تعالى:﴿**أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ (١٩) وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ (٢٠) وَبَرَزُوا لِلَّهِ جَمِيعًا فَقَالَ الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنْتُمْ مُغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ قَالُوا لَوْ هَدَانَا اللَّهُ لَهَدَيْنَاكُمْ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِنْ مَحِيصٍ (٢١)**﴾ [إبراهيم: ١٩-٢١].

وقول الشاعر:

**وأنجدْتم من بَعْدِ اتِهْام دارِكُم فيا دَمْعُ أنْجِدنِي على سَاكِنِي نَجْد**

والملاحظ أن الأمثلة فيها انتقال من المخاطبة إلى الغيبة، على حين أنَّ قول الشاعر:

**متى كانَ الخيامُ بذِي طُلُح سُقيتِ الغيثَ أيتُها الخيام**

(١) البديع لابن المعتز: ص٥٨.

فيه انتقال من الغيبة إلى الخطاب. وأما قول الشاعر:

**أتنْسَى يومَ تصقُل عارضيْها بِعودِ بَشامة، سُقي البَشَام**"[١]

فهو بيت الأصمعي، وفيه شاهد(الالتفات) بمدلوله عنده، وهو ما يهمله ابن المعتز، مما يقطع باتساع مدلول المصطلح عنده بالقياس إلى مدلوله عند الأصمعي.

وقد استمر مدلول الاصطلاح بهذين الشطرين لدى المتأخرين، على تفاوت في الأخذ بواحد منهما أو الجمع بينهما من ناحية، ومع التوسع في صور الانتقال بين الأساليب، وصور الالتفات إلى المعنى بعد الفراغ منه من ناحية ثانية.

وقد أدخل الحاتميُّ عنصرًا جديدًا على عملية الرجوع إلى المعنى الذي يكون فيه الشاعر، وذلك بالنص على حدوث عملية الرجوع قبل تمام المعنى، فعرّف **(الالتفات)** بأنه: "أنْ يكون الشاعر آخذًا في معنى فيعدل عنه إلى غيره- قبل أن يتم الأول- ثم يعود إليه فيتمه"[٢].

ومما يلفت النظر في حديث الحاتمي عن الالتفات ما ذكره من أن قومًا يسمونه بـ **(الاعتراض)**، كما يلفته – في تعليقه على أمثلته- استخدام عبارة (الاعتراض بين أول الكلام وآخره)، كما أن أمثلته تلتقي فعلًا مع أمثلة المصطلح الأخير- أي: الاعتراض- عند من تحدثوا عنه"[٣]

والناظر في أمثلته يدرك أنه أدخل في **(الالتفات)** ما سماه ابن المعتز: (اعتراض كلامٍ في كلام لم يُتمم معناه ثم يعود إليه فيتممه)، وقد استغل في ذلك الأمثلة الشعرية الثلاثة التي أوردها ابن المعتز[٤]، وهي الأمثلة التي استغلها آخرون

(١) البديع: ص٥٩.
(٢) الحلية: ج/١، ص٥٦، ٥٧.
(٣) المرجع السابق: الصفحة نفسها.
(٤) يراجع: البديع لابن المعتز: ص٦٠.

في حديثهم عن **(الاعتراض)**[١]. ومن قبل حافظ قدامة على أن تكون أمثلته مما ينطبق عليه تعريفه الوافي لمفهوم **(الالتفات)** عند الأصمعي، وذلك ما عدا مثلًا واحًدا يصلح للدخول في أمثلة **(الاعتراض)**،

وهو قول ابن ميادة:

**فلا صرمُهُ يبدو -وفي اليأسِ راحةٌ- ولاَ وصَلْهُ يبدُو لَناَ فنكَارِمُهُ**

وإن كان قد وجهه على أن نهاية المعنى بقوله: **(يبدو)** لينطبق عليه بذلك وقوع **(الالتفات)** إلى المعنى بعد انتهائه[٢]، بيد أنه عند ما صرح به في بداية حديثه عن المصطلح "من أن بعض الناس يسميه **(الاستدراك)**"[٣]، وجدنا تصريحًا آخر للحاتمي فيما بعد بأن هناك من يسميه **(الاعتراض)**، ثم يأتي ابن رشيق ليبدأ حديثه عنه بقوله:" هو **(الاعتراض) عند** قومٍ وسماه آخرون **(الاستدراك)**"[٤].

معنى هذا أن هناك توسُّعًا في هذا الشطر من مدلول الاصطلاح قد وقع نتيجة الجمع بينه وبين مدلولات مصطلحات أخرى كالاستدراك والاعتراض، وهو خلطٌ قد يكون سببه تشابه الأمثلة، أو تجاورها، أو تجاور هذه الأبواب في كتابات السابقين- كابن المعتز على وجه الخصوص- وهو ما توحي به ملاحظة ابن رشيق[٥].

---

(١) راجع مثلًا حديث العسكري في الصناعتين عن الاعتراض: ص٤١٠.

(٢) نقد الشعر: لابن قدامة: ص١٤٧.

(٣) المرجع السابق: ١٤٦.

(٤) العمدة: ج/٢، ص٤٥.

(٥) جاء في العمدة: ج/٢، ص٤٥، تعليقًا على بيت كُثير- وهو أحد شواهد الالتفات عنده-

**لو أنَّ الباخلين- وأنت منهم- رأوْك تعلَّموا منك المِطالا**

قال ابن رشيق: قوله: (وأنت منهم) اعتراض كلام في كلام، قال ذلك ابن المعتز، وجعله بابًا على حدته بعد باب الالتفات، وسائر الناس يجمع بينهما". ويوحي تعليق ابن رشيق بأن تجاور بابي- الالتفات والاعتراض عند ابن المعتز قد تسبب في جمع البعض بينهما مما نتج عنه هذا الاتساع في هذا الجانب من مدلول المصطلح عند اللاحقين.

وقد نتج عن هذا ما يمكن أن نطلق عليه **(التَّمدُّد)** في هذا الشطر من مدلول المصطلح، وهذا ما نجده عند العسكري الذي راح يتحدث عن ضربين من **(الالتفات)**، فواحد أن يفرغ المتكلمُ من المعنى فإذا ظننت أنه يريد تجاوُزَه يلتفت إليه فيذكره بغير ما تقدم ذكره به، والآخر: أن يكون الشاعر آخذًا في معنى وكأنه يعترضه شكٌ، أو ظَنَّ أنّ رادًا يرد عليه قوله أو سائلًا يسأله عن سببه، فيعود راجعًا إلى ما قدمه فإمَّا أن يؤكِّده أو يذكر سببه أو يزيل الشك عنه"[١].

وإذا كان من الصعب- في حدود النظر إلى أمثلة الضربين عنده- أن نخرج من خلالها بفرْق جوهري بينهما، فإنه من الممكن استقاءَ الفرق عنده- أو استشعاره من تعريف كلِّ منهما، حيث يبدو في أولهما ناظرًا إلى ما تجيء عبارةُ **(الالتفات)** فيه بعد تمام المعنى، على حين ينظر في ثانيهما إلى ما تكون عبارة **(الالتفات)** فيه واردة قبل تمام المعنى. غير أن ذلك ليس سوى تفريع على شطْر واحدٍ من مدلول المصطلح عند ابن المعتز، وهو الشطر الذي أفاده من الأصمعي، وقد أضاف إليه: "انصراف المتكلم من الإخبار إلى المخاطبة، ومن المخاطبة إلى الإخبار". وتلك هي الإضافة التي اقتصر بعضهم على الأخذ بها في شرحه لمدلول المصطلح.

ومن هؤلاء الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) الذي وقف في أثناء تفسيره عند صور الانتقال بين الضمائر المختلفة"[٢]، وسار السكاكي (ت ٦٢٦هـ) على نفس النهج فصّرح بأن " الحكاية: (المتكلم) والخطاب والغيبة ثلاثتها يُنقل كل واحدٍ منها إلى الآخر، ويُسمى هذا النقل التفاتًا عند علماء المعاني"[٣].

(١) الصناعتين: لأبي هلال العسكري ص٤٠٥.
(٢) الكشاف للزمخشري: ج/١، ص١١، ٦٧، ١١٩، ١٦٠، ١٩٤، ج/٢ ص١٣١، ١٦٠.
(٣) مفتاح العلوم للسكاكي: ص٩٥.

وقد تابع الأخذ بهذا الشطر من مدلول **(الالتفات)** كلٌ من: الزّملكاني[١] والزركشي[٢] والسيوطي[٣].

وجدير بالذكر أنهم توسعوا في صور الانتقال بين الضمائر، ولم يعدُ الأمرُ مقصورًا على التنقل بين الإخبار (الغيبة) والمخاطبة، وإنما شمل الحديث الانتقال بين كل واحد من أساليب التكلم والخطاب والغيبة إلى الأسلوبين الآخرين.

وحدثت إضافة أخرى بالانتقال من صيغة صرفية ذات دلالة زمنية معينة إلى صيغة أخرى ذاتِ دلالة مخالفة، وهذا ما نلقاه عند ابن الأثير الذي أضاف إلى الانتقال بين الضمائر قسمين آخرين: "في الرجوع عن الفعل المستقبل إلى فعل الأمر، وعن الفعل الماضي إلى فعل الأمر"[٤]، "وفي الإخبار عن الفعل الماضي بالمستقبل وعن المستقبل بالماضي"[٥]

والجديد هنا جعلُ الانتقال بين صيغ الأفعال بأزمنتها المختلفة ضمن هذا الشطر من مدلول الاصطلاح- وهو الشطر القائم على الانتقال من أسلوب إلى أسلوب، وقد سار في الطريق نفسه علاء الدين ابن النفيس (ت ٦٨٧هـ) في (طريق الفصاحة)[٦]، والعلوي في (الطراز)، وقد أضاف بدوره بعض التفاصيل في صور الانتقال بين الصيغ المختلفة للأفعال"[٧].

---

(١) التبيان في علم البيان، للزملكاني، تحقيق: أحمد مطلوب، وخديجة الحديثي، بغداد، ١٩٦٤م، ص١٧٣.

(٢) البرهان في علوم القرآن للزركشي: ج/٣، ص٣١٤، ٣٢٥.

(٣) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م، ج/٣، ص٢٨٩.

(٤) المثل السائر لابن الأثير: ج/٢، ص١٣.

(٥) السابق: ج/٢ن ١٤.

(٦) يراجع: عروس الأفراح للسبكي- ضمن شروح التلخيص، ص، ١٣٥، ١٣٧.

(٧) تحرير التحبير: ص١٢٣، ١٢٤.

وجمع بعضهم بين ضربي الالتفات: الضرب القائم على الالتفات إلى المعنى قبل تمامه أو بعد الفراغ منه، والضرب القائم على التنقل بين الضمائر المختلفة، ومن هؤلاء ابنُ أبي الإصبع المصري (ت ٦٥٤هـ)[١]، وقد أدخل فيه- إلى جانب ذلك- ما عُرف عند غيره بـ**(الرّجع)**، كما أضاف قسمًا آخر لم يظفر بمثاله- حسب قوله- إلا في القرآن الكريم[٢].

وأضاف صاحبُ (جوهر الكنز) إلى كل ما سبق من مدلول الاصطلاح: "الرجوع من التثنية إلى الجمع ومن الجمع إلى الواحد" و "الرجوع من خطاب الواحد إلى خطاب الجمع"[٣]

وذكر السبكي في (عروس الأفراح) أنّ كلًا من القاضي التنوخي في (الأقصى القريب)، وابن الأثير في (كنزا لبلاغة) وابن النفيس في (طريق الفصاحة) قد ذكر نوعًا غريبًا من **(الالتفات)**، وهو بناء الفعل للمفعول بعد خطاب فاعله، أو تكلّمه، فيكون التفاتًا، عنه، كقوله تعالى: ﴿**غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ**﴾ [الفاتحة:٧] بعد (أنعمتَ)، فإن المعنى: (غير الذي غضبت عليهم)، وفيه نظر"[٤].

وليس مما يفيد هنا أن نقف على أسباب اعتراض السُّبكي، فالمهم أن هذه الصور الجديدة قد عُدت لدى تلك المجموعة من المؤلفين داخلة في عداد **(الالتفات)**، وهو ما يتمشى مع موجة الاتساع في المدلول كما رأينا.

والواقع أن الاستقصاء قد يكشف عن مزيد من الظواهر التي أدرجت ضمن مدلول المصطلح، غير الاستقصاء ليس هدفنا، فغايتنا أن نكشف عن صورة

(١) المرجع السابق: ص١٢٥.

(٢) بديع القرآن لبن أبي الأصبع المصري، تقديم وتحقيق: حفني محمد شرف- مكتبة نهضة مصر،١٩٥٧، ص٤٥.

(٣) جوهر الكنز لابن الأثير الحلبي- تحقيق: محمد زغلول سلام- منشأة المعارف- مصرن د.تن ص١٢١، ١٢٢.

(٤) عروس الأفراح- ضمن شروح التلخيص- ج/١، ص٤٧٨.

واضحة للاتجاه نحو الاتساع في مدلول المصطلح الواحد على النحو الذي رأينا بالنسبة لمصطلح **(الالتفات)**.

وبذلك نأتي إلى الاتجاه الثاني لتغيُّر المدلول في المصطلح البلاغي- أعني التغيُّر بضيق المدلول واتساعه- إلى جانب الاتجاه الأول- وهو التغيُّر بتعدد المدلول. على أن كُلًا من هذين الاتجاهين يتعلق- كما رأينا- بجانب واحد من التغيُّر الذي يتعرض له المصطلح البلاغي والنقدي عمومًا، وهو تغيُّر **(المدلول)** مع بقاء **(الدال) نفسه- أي لفظ المصطلح**- دون تغيُّر، وبذلك تبقى الظاهرة المقابلة بحاجة إلى دراسة- أعني تغيُّر **(الدال)** مع بقاء **(مدلوله)** دون تغيُّر.

## الخاتمة

بعد هذه الوقفات مع المصطلحات النقدية والبلاغية، التي حرص البحث على إبراز أهم أسباب تغيُّر مدلولها، ومصاحباتها، ومحاولة الوقوف عندها ودراستها، وضرب الأمثلة عليها، وتتبع الآراء حول مدلولاتها في التراث النقدي والبلاغي عند العرب، خلص البحث إلى مجموعة من النتائج، منها:

١- أن دراسة المصطلحات النقدية والبلاغية تجد بعض الصعوبات؛ لما يكتنف بعضها من الغموض والتعدد في مدلولاتها؛ وذلك لأنها عرضة دائمًا وبدرجة أكبر من غيرها لصورة واسعة من التغيير على مستوى الدلالة.

٢- أن الوصول إلى المصطلح المثالي في العلوم الإنسانية عامة والنقدية والبلاغية خاصة يعد أمرًا صعبًا؛ حيث يحتل الجدل حول مصطلحاتها حيزًا كبيرًا.

٣- أن تعدد معنى المصطلح، وكذلك ضيق مدلوله واتساعه هما من أهم صور التغيُّر الدلالي للمصطلح.

٤- أن اختلاف البيئة الفكرية، والاحتكام إلى الدلالة اللغوية للكلمة في تحديد مدلولها الاصطلاحي، من أهم أسباب تغيُّر مدلول المصطلح.

٥- دراسة المصطلحات من وجهة النظر اللغوية الخالصة هي مقدمة ووسيلة لفهم هذه المصطلحات، ولكنها غير كافية في دراستها؛ لما يجب توافره في هذه الدراسة من إلمام مناسب لموضوع العلم الذي ينتمي إليه.

٦- أن الاحتكام إلى الدلالة اللغوية للكلمة أدى إلى التعدد في مدلولها بعد الانتقال بها إلى محيط الاستخدام الاصطلاحي، وهذا ما وضح جليًا في مصطلح المعاظلة.

٧- أن من أهم الظروف التي قد تصاحب التغيُّر الدلالي للمصطلحات النقدية والبلاغية، وإن لم يكن لها دور المؤثر الفعلي، هي اختلاف البيئة المكانية، أو تباعدها، وكذلك تباعد الزمان.

٨- تحوّل كثير من المصطلحات البديلة في بعض الفنون البلاغية إلى فنون مستقلة، مثل ما حدث في مصطلح المجاز، وهذا ما يعلل به لكثرة الفنون البلاغية.

٩- قرب عناوين الموضوعات في كتب المؤلفين، والخلط بين العنوان والمصطلح أدى ذلك إلى اختلاف العلماء حول دلالة المصطلحات، وتعددها.

١٠-أن الخلط بين مدلول المصطلحات النقدية والبلاغية، وغيره من المصطلحات الأخرى يكون نتيجة لتشابه الأمثلة، أو تجاورها، أو تجاور هذه الأبواب في كتابات السابقين، على نحو ما رأينا في مصطلح **(الالتفات)**.

١١-أن الدراسة الاستقصائية قد تكشف عن مزيد من الظواهر المصاحبة لمدلول المصطلح، ولعلها تكون دعوة إلى مزيد من الدراسة حول المعنى الدلالي للمصطلحات النقدية والبلاغية؛ وذلك من أجل ضبطها وإزالة ما يطرأ عليها من غموض أو خلط بين مصطلحاتها للوصول إلى المصطلح المثالي وهذا ما ننشده جميعًا لشتى العلوم لا سيما العلوم الإنسانية لأنها في حاجة ماسة إلى ضبط مصطلحاتها لكثرة ما يطرأ عليها من تغيير.

والأمل في أن يكون البحث قد وفق في إلقاء الضوء على تغيُّر مدلول بعض المصطلحات النقدية والبلاغية وبقاء الدال، من خلال ذكر بعض المصطلحات والاستشهاد عليها من التراث النقدي والبلاغي، وعرض لآراء العلماء في مدلولاتها، والوقوف على أهم الأسباب التي أدت إلى تغيُّر مدلول تلك المصطلحات.

والحمد لله رب العالمين، وصلَّى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

# المصادر والمراجع

## أولًا- القرآن الكريم، جل من أنزله.

## ثانيًا- المصادر والمراجع:

**الآمدي (أبو القاسم الحسن بن بشر):**

١- الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف، مصر، ١٩٧٢م.

**إبراهيم أنيس:**

٢- دلالة الألفاظ- ط/٣- مصر.

**ابن الأثير (أبو الفتح نصر الله ضياء الدين)**

٣- الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور- تحقيق: د. مصطفى جواد، د. جميل سعيد- مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٣٧٥هـ، ١٩٥٦م.

٤- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر- تحقيقك محمد محي الدين عبد الحميد- مكتبة مصطفى البابي الحلبي- مصر- ١٩٣٩م.

**ابن الأثير الحلبي (نجم الدين أحمد بن إسماعيل)**

٥- جوهر الكنز- تحقيق: محمد زغلول سلام- منشأة المعارف- مصر- د. ت.

**أحمد عمّار:**

٦- المصطلحات الطبية ونهضة العربية بصوغها في القرن الماضي- مجلة مجمع اللغة العربية- ج/٨- مصر- ١٩٥٥م.

**أسامة بن منقذ:**

٧- البديع في نقد الشعر- تحقيق: أحمد بدوي وآخرون- مصر- ١٩٦٠م.

**ابن أبي الأصبع المصري (أبو مجمد زكيّ الدين عبد العظيم بن عبد الواحد):**

٨- بديع القرآن- تقديم وتحقيق: حفني محمد شرف- مكتبة نهضة مصر- ١٩٥٧م.

٩- تحرير التحبير- تحقيق: حفني محمد شرف- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- مصر- ١٩٦٣م.

**الأصفهاني (أبو الفرج):**

١٠- الأغاني- طبعة/دار الكتب المصرية- القاهرة-تحقيق:على البجاوي-١٩٧٠م.

**أولمان (ستيفن):**

١١- دور الكلمة في اللغة- ترجمة: د. كمال بشر- مصر- ١٩٦٢م.

**الباقلاني (أبو بكر محمد بن الطيب):**

١٢- إعجاز القرآن- تحقيق: السيد أحمد صقر- دار المعارف- مصر- ١٩٥٤م.

**أبو البركات بن الأنباري (كمال الدين):**

١٣- البيان في غريب إعراب القرآن- تحقيق: طه عبد الحميد، ومصطفى السقا- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٩٨٠م.

**البغدادي (أبو طاهر محمد بن حيدر):**

١٤- قانون البلاغة في نقد النثر والشعر- تحقيق: د. محسن غياض عجيل- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

**البغدادي (عبدالقادر بن عمر):**

١٥- خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب- تحقيق وشرح: عبد السلام هارون- دار الكاتب العربي- مصر- ١٩٦٧م.

**تمام حسان:**

١٦- اللغة بين المعيارية والوصفية- الأنجلو المصرية- مصر- ١٩٥٨م.

**الثعالبي (أبو منصور عبدالملك بن محمد بن إسماعيل):**

١٧- فقه اللغة وسر العربية- حققه ووضع فهارسه: مصطفى السقا وآخرون- الطبعة الأولى- مكتبة مصطفى الحلبي- مصر- ١٣٥٧هـ، ١٩٣٨م.

١٨- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر- ط/٢- المكتبة التجارية الكبرى- مصر- ١٩٥٦م.

**الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر):**

٩١- البيان والتبيين- تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون- ط/٣- مؤسسة الخانجي- القاهرة- ١٩٤٨م.

٢٠- الحيوان- تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون- مكتبة مصطفى الحلبي- مصر- ط/١- ١٣٥٧هـ.

**جرونباوم (جوستاف فون):**

٢١- الأسس الجمالية في الأدب العربي- ضمن كتاب: دراسات في الأدب العربي - ترجمة: إحسان عباس وآخرون- بيروت ١٩٥٩م.

**ابن جني (أبو الفتح عثمان):**

٢٢- الخصائص- تحقيق: محمد علي النجار- دار الكتب المصرية- ١٩٥٢م.

**الحاتمي (أبو علي محمد بن الحسن):**

٢٣- حلية المحاضرة في صناعة الشعر- تحقيق: جعفر الطيار الكتاني- رسالة ماجستير بمكتبة جامعة القاهرة - ١٩٦٩م.

**حازم القرطاجني (أبو الحسن):**

٢٤- منهاج البلغاء وسراج الأدباء- تقديم وتحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة- دار الكتب الشرقية- تونس- ١٩٦٦م.

**ابن حزم (أبو محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري):**

٢٥- الإحكام في أصول الأحكام- مكتبة الخانجي- ١٣٤٥هـ.

**الحصري (أبو إسحاق):**

٢٦- زهر الآداب وثمر الألباب- ضبط وشرح: د. زكي مبارك- المكتبة التجارية- مصر- ١٩٢٥م.

**الخطابي (أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم):**

٢٧- بيان إعجاز القرآن- ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن- تحقيق: محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام- دار المعارف- ط/٢- ١٣٨٧هـ، ١٩٦٨م.

**الخطيب القزويني (جلال الدين محمد بن عبد الرحمن):**

٢٨- الإيضاح- تحقيق وتعليق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني، بيروت ، ط/٤، ١٣٨٩م.

**ابن خلدون:**

٢٩- مقدمة ابن خلدون، دار الفكر، بيروت، د. ت.

**ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد):**

٣٠- وفيات الأعيان وأبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة- بيروت.

**داود سلوم:**

٣١- مقالات في تاريخ النقد العربي- منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨١م.

**الإمام الرازي (فخر الدين محمد بن عمر):**

٣٢- المحصول في علم أصول الفقه- تحقيق: طه جابر فياض- مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٣٣- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز- دراسة وتحقيق: أحمد حجازي السقا- القاهرة-١٩٨٩م.

**الزركشي (بهاء الدين محمد بن عبد الله):**

٣٤- البرهان في علوم القرآن- تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم- القاهرة-١٩٥٧م.

**الزملكاني (كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم):**

٣٥- التبيان في علم البيان، للزملكاني، تحقيق: أحمد مطلوب، وخديجة الحديثي، بغداد، ١٩٦٤م.

**ابن رشيق القيرواني (أبو علي الحسن):**

٣٦- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده- تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد- دار الجيل للنشر- بيروت- مصر.

**السبكي (بهاء الدين):**

٣٧- عروس الأفراح في شرح تخليص المفتاح-ضمن شروح التلخيص- دار السرور بيروت، د. ت.

**السكاكي (أبو يعقوب):**

٣٨- مفتاح العلوم، ضبط وشرح نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤٠٣هـ.

**ابن سلام (محمد بن سلام الجمحي ):**

٣٩- طبقات فحول الشعراء- تحقيق: محمود محمد شاكر- دار المدني- د. ت.

**الإمام السيوطي:**

٤٠- الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م، ج/٣.

**ابن طباطبا العلوي (محمد بن احمد):**

٤١- عيار الشعر، تحقيق وتعليق: طه الحاجري، ومحمد زغلول سلام- المكتبة التجارية، ١٩٥٦م.

**أبو الطيب اللغوي (عبد الواحد بن علي):**

٤٢- كتاب الإتّباع- تحقيق : عز الدين التنوخي- دمشق ١٩٦١م.

٤٣- مراتب النحويين- تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم- دار نهضة مصر للطبع والنشر- ط/٢- ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.

**عبد الحكيم راضي:**

٤٤- النقد العربي وشعر المحدثين في العصر العباسي- محاولة لقراءة جديدة- دار الشايب للنشر- ١٩٩٣م.

**ابن عبد ربه (أحمد بن محمد):**

٤٥- العقد الفريد- تحقيق: أحمد أمين وآخرون- دار الكتاب العربي- بيروت- ١٩٩١م.

**عبد القاهر الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن):**

٤٦- أسرار البلاغة- تحقيق:هـ. ريتر- إستانبول- مطبعة وزارة المعارف، ١٩٥٤م.

٤٧- دلائل الإعجاز- تعليق وشرح: محمد عبد المنعم خفاجي- ط/١- مكتبة القاهرة- ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م.

**عبد الملك مرتاض:**

٤٨- بنية الخطاب الشعري- دراسة تشريحية لقصيدة أشجان يمانية- لبنان- ١٩٨٦م.

**عبد الوهاب خلاف:**

٤٩- الاصطلاحات الفقهية- مجلة مجمع اللغة العربية- ج/٧- مصر- ١٩٥٣م.

**عبده الراجحي:**

٥٠- النحو العربي والدرس الحديث- مصر- ١٩٧٧م.

**أبو عبيدة (معمر بن المثنى):**

٥١- مجاز القرآن- تحقيق: محمد فؤاد سزجين- ط/١- نشر محمد سامي أمين- الخانجي- ١٩٦٢م.

**عز الدين إسماعيل:**

٥٢- الأسس الجمالية في النقد العربي- دار الفكر العربي- ١٩٥٥م.

**العسكري (أبو هلال):**

٥٣- كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر-تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبوالفضل إبراهيم- دار إحياء الكتب العربية- ط/١- ١٣٧٢هـ.

**ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن):**

٥٤- المساعد على تسهيل الفوائد- مطبوعات مركز البحث العلمي- بجامعة أم القرى- مكة المكرمة- ١٩٨٠م.

**العلوي (يحي بن حمزة بن علي بن إبراهيم):**

٥٥- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق لإعجاز- مصر- ١٩١٣م.

**ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن زكريا):**

٥٦- الإتباع والمزاوجة- تحقيق: كمال مصطفى- مكتبة الخانجي- مصر.

**ابن قتيبة:**

٥٧- تأويل مشكل القرآن- تحقيق: السيد أحمد صقر- القاهرة- ١٩٥٤م.

**الكلاعي (محمد بن عبد الغفور):**

٥٨- أحكام صنعة الكلام- تحقيق: رضوان الداية- بيروت١٩٦٦م.

**ياقوت الحموي:**

٥٩- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب – طبعة رفاعي.

**ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي):**

٦٠- شرح المفصل – عالم الكتب – بيروت.

**ابن وهب الكاتب (ابو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان):**

٦١- البرهان في وجوه البيان – تحقيق: د. حفني شرف- مكتبة الشباب.